٩٢/١٠/٨

عالم الكتب

الأهرام ٩٢/١٠/٨

يقدمها : اسماعيل ابرهيم

كتاب مهم

تعد ظاهرة العنف التى تقف وراءها مجموعات صغيرة على هامش الحركة الاسلامية، جزءا من معضلة اوسع ترتبط بعوامل عدة، من اهمها محدوديه التطور الديمقراطى فى مصر وعدم توافر تقاليد الحوار بين المختلفين فكريا وسياسيا.

ويحاول كتاب «الأزمة المصرية.. مخاطر الاستقطاب الاسلامى - العلمانى» للدكتور وحيد عبد المجيد والصادر عن دار القارىء العربى ابراز اهمية مد الجسور بين المعتدلين على الجانبين اذ أن هناك فرصة كبيرة للتوافق على اطار عام، على نحو يسهم فى محاصرة العنف، ويبعد شبح الاستقطاب الذى خلقه المتطرفون بمواقفهم وسلوكهم، مفضلين التضحية بالمستقبل على تقديم تنازلات متبادلة.

غير ان الامساك بهذه الفرصة يقتضى جهد واخلاص المعتدلين فى التيارين، وهم كثر بالفعل على الجانبين، فالعلمانيون فى غالبيتهم سواء مسلمون أو اقباط يدركون ثراء الحضارة الاسلامية وماتنطوى عليه مقاصد شريعة الاسلام من خير عام وماتفتحه من آفاق للتقدم، كما ان الاسلاميين المعتدلين فى غالبيتهم ايضا يؤكدون أهمية الاستفادة من مكتسبات وانجازات الغربية وضرورة الانفتاح عليها.

ويؤكد المؤلف ان حل الأزمة المصرية الراهنة يتوقف على ارتفاع صوت الاعتدال فى مواجهة التطرف وتاكيد اسلوب الحوار كبديل للعنف، وتعاون المعتدلين فى التيارين فى العمل من أجل انقاذ الأمة من ازمتها كما ينبه الى اهمية واولوية المسالة الديمقراطية كسبيل لحل الأزمة المصرية الراهنة.

بالاعتدال والحوار .. تتدعم الديمقراطية

ويتضمن الكتاب خمسة فصول، يتحدث فى الأول منها عن المسألة الديمقراطية كمدخل لتجاوز الاستقطاب الاسلامى العلمانى، فيقول أن عملية التطور الديمقراطى فى العالم العربى تعانى من مشكلات متنوعة لكن اكثرها اثارة للجدل فى الوقت الراهن مشكلة الحركات الاسلامية المتنامية التى تتغلغل فى المجتمع. فقد اصبحت هذه الحركات مصدر قلق متزايد ليس فقط لانظمة الحكم، ولكن الأهم من ذلك لأحزاب وقوى المعارضة العلمانية وشبه العلمانية. ويرتبط هذا القلق بالموقف الغامض لغالبية الحركات الاسلامية تجاه المسألة الديمقراطية ولذلك فالصيغة الشائعة للمشكلة هى انه اذا وصل التطور الديمقراطى الى مستوى يتيح اجراء انتخابات حرة فان فوز الاسلاميين فيها وصعودهم الى الحكم سيؤدى الى وقف هذا التطور وتقويض الديمقراطية.

ويرد المؤلف على هذا الرأى بطرح بعض الملاحظات منها :

١ - ان الحركة الاسلامية ليست وحدها التى تتوافر شكوك عميقة فى امكان احترامها للديمقراطية، فتشاركها فى ذلك معظم الأحزاب والحركات السياسية فى العالم العربى

٢ - ان «النظرية» الشائعة القائلة بأن اية حركة اسلاميتى لا يمكن ان تخرج من الحكم اذا وصلت اليه لاتستند الى دليل تجريبى موثوق فيه حتى الآن.

٣ - ان تجربتى ايران والسودان لاتفيدان كثيرا فى دعم اطروحة العداء الفطرى الذى تجسده الحركات الاسلامية تجاه الديمقراطية فآيات الله وصلوا الى الحكم من خلال ثورة شعبية وليس عبر انتخابات عامة فى مناخ ديمقراطى وبالتالى فهى تجربة ذات طابع خاص ولايمكن تعميم نتائجها كما ان تجربة السودان تجربة مختلفة ايضا لان جبهة الترابى لم تحصل على اغلبية فى الانتخابات لتنقلب على الديمقراطية وانما حدث الانقلاب على تجربة كانت تشارك فيها

لكنها وجدت مصلحة لها فى الالتحاق به.

وعلى هذا فان الاطروحة القائلة بحتمية انهيار الديمقراطية اذا وصلت الحركات الاسلامية الى الحكم تقتضى تقديم دليل من واقع تجربة فازت فيها احدى هذه الحركات فى انتخابات حرة، وقامت اثر ذلك بحظر الاحزاب والغاء الحريات العامة والامتناع عن اجراء الانتخابات التالية، ولأن هذا لم يحدث حتى الآن فان التخوف منه - على رغم مشروعيته - لايتجاوز كونه افتراضا.

ويقترح لتجاوز الاستقطاب المفترض ان تسعى القوى السياسية فى البلاد المتعددة الاحزاب الى التوافق على ضمانات للحفاظ على التطور الديمقراطى ولتجنب تحول الحرب الباردة الراهنة الى حرب اهلية على النمط الجزائرى.

اما فيما يتعلق بمشاكل التطور السياسى فى مصر فيتناول المؤلف عدة نقاط منها : عجز الاحزاب المصرية امام العنف فهذه الاحزاب احزاب صحف ومقار لاحزاب جماهيرية كما انها عاجزة عن استيعاب الأجيال الجديدة التى تتجه قطاعات منها الى التطرف والعنف فى الوقت الذى يسيطر عليها محترفو السياسة واصحاب الشعارات، بالاضافة الى القيود التى تحد من حركة احزاب المعارضة وكذلك عجز هذه الاحزاب عن استكمال بناء مستوياتها التنظيمية بما فيها الحزب الوطنى

ثم يبين اختلاف مواقف الاحزاب من الانتخابات المحلية لعام ١٩٩٢ وتبديد الفرصة لدعم الديمقراطية فى مواجهة العنف، وكذلك موقف احزاب المعارضة الرافض لقانون النقابات المهنية الجديد الذى أثار ضجة فى الاوساط النقابية والسياسية وطرح تساؤلات حول مغزى السرعة الشديدة التى صدر بها والعوامل التى دفعت لذلك والشروط التعسفية التى وضعها بشأن اجراءات انتخابات مجلس النقابات ومايثار حوله من آراء ومنها ان الهدف من ذلك تصعيد الحكومة للمواجهة ضد التيار الاسلامى وان هناك اشخاصا بعينهم لهم مصلحة خاصة فى اعادة ترتيب الأوضاع داخل النقابات

كما يتناول ايضا موقف حزب العمل فى ظل التوجه الاسلامى ويحاول الاجابة عن سبب الارتباك الحادث فى صفوفه ازاء المسألة الديمقراطية اما فيما يتعلق بالتطور الديمقراطى بين الأحزاب السياسية والحركات الاسلامية فيقول المؤلف ان نجاح التطور الديمقراطى يتوقف على وجود أحزاب قادرة على خلق وتدعيم شبكة واسعة من المؤسسات التطوعية المستقلة عن الدولة، والتى تستطيع الحد تدريجيا من النزعات السلطوية للحكم ويؤكد ان مصر وتونس والأردن لا تعرف حتى الآن هذا النوع من الأحزاب، وخاصة مع حظر الوجود المشروع لأحزاب إسلامية فى مصر وتونس.

ويرى ان التنسيق العربى الرسمى ليس بديلا فعالا للديمقراطية فى مواجهة العنف كما تستبعد معظم الدول العربية ذات الأنظمة التصدية المقيدة خيار دعم التطور الديمقراطى وادخال الحركات الاسلامية المعتدلة الى ساحة العمل السياسى المشروع كسبيل لمواجهة المتطرفين حاملى السلاح، وتلجأ الى الخيار المعاكس وهو الاعتماد على الاجهزة الامنية فى محاولة للسيطرة على مظاهر العنف.

وعندما يتحدث الدكتور وحيد عبد المجيد عن الأزمة المصرية فى الاطار الدولى يتعرض للموقف الامريكى والغربى وكيف تنظر الولايات المتحدة والغرب عموما الى الحركات الاسلامية فى الدول العربية ومنها مصر وهل يمكن للسياسة الامريكية أن تشجع على دعم التطور الديمقراطى فى هذه الدول رغم مخاوفها من امكان ان يقود ذلك الى ترسيخ نفوذ هذه الحركات او بعضها والى المساعى مما يؤثر التيار الغربى الذى يعتبر الاصولية الاسلامية عدوا جديد له بعد سقوط الشيوعية على تلك السياسة بها.